

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا ١ نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَابِ
وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ ٢ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ
حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ ٣ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً
نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ ٤ بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ
مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا ٥ وَخَيْرٍ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا
مُحَمَّدٍ سَيِّدٍ كُلِّ مَقْتَفَى ٦ الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحِجَابُ ٧ يَخُوضُ مِنْ (١) بَحْرِ الْمَعَانِي لُجْجَا
وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى ٨ مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْاِهْتِدَا
وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ ٩ نَسَبَتْهُ كَالنَّحْوِ لِلْسَّانِ
فِيَعْصَمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا ١٠ وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ (٢) يَكْشِفُ الْغَطَا
فَهَاكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدَا ١١ تَجْمَعُ مِنْ فَنُونِهِ فَوَائِدَا
سَمِيَتْهُ بِالسَّلَامِ الْمُنُورِقِ (٣) ١٢ يُزْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

(١) في هامش (ن ١): «في» نسخة، وهي كذلك في (ن ٣).

(٢) في (ن ١): «الفكر»، وكتب في الهامش: «الفهم» نسخة.

(٣) في (ن ١): «المرونق»، وفي هامشه: «المنورق» نسخة.

والله أرجو أن يكون خالصاً ١٣ لوجهه الكريم ليس قالصاً
وأن يكون نافعا للمبتدي ١٤ به إلى المطولات يهتدي

فصل : في جواز الاشتغال به

والخلف في جواز الاشتغال ١٥ به على ثلاثة أقوال
فأبْنُ الصَّلاح والنَّوَاوي حَرَّمَا ١٦ وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ ١٧ جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ
مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ ١٨ لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

أنواع العلم بالحادث

إِدْرَاكُ مَفْرُودٍ تَصَوُّراً عِلْمٌ ١٩ وَذَلِكَ نَسْبَةً بِتَضَدِّيقٍ وَسِمٍ
وَقَدْ أَمَّا الْأَوَّلُ عِنْدَ الْوَضْعِ ٢٠ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
وَالنَّظَرِيِّ: مَا اخْتِجَ لِلتَّأَمُّلِ ٢١ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِيِّ
وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ ٢٢ يُدْعَى بِقَوْلِ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِّلْ
وَمَا لِتَضَدِّيقٍ^(١) بِهِ تَوْصُّلاً ٢٣ بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَا

أنواع الدلالة الوضعية

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ ٢٤ يَدْعُونَهَا دِلَالَةً الْمُطَابَقَةِ
وَجُزْئِهِ تَضَمُّناً، وَمَا لَزِمَ ٢٥ فَهُوَ التِّزَامُ، إِنْ بَعَقِلَ التُّزِمَ

(١) في (ن ٤): «بتضديق».

فصل: في مباحث الألفاظ

مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ ٢٦ إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدٌ
 فَأَوَّلُ: مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى ٢٧ جُزْءٍ مَعْنَاهُ، بَعْكَسٍ مَا تَلَا
 وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنَى الْمُفْرَدَا ٢٨ كُلِّي أَوْ جُزْئِي حَيْثُ وَجِدَا
 فَمُفْهِمٌ اشْتِرَاكَ الْكُلِّي ٢٩ كَأَسَدٍ، وَعَكْسُهُ الْجُزْئِي
 وَأَوَّلًا^(١) لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجَ ٣٠ فَانْتِسَبَهُ، أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ
 وَالْكَلِّيَّاتُ^(٢) خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصِ ٣١ جِنْسٌ، وَفَضْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصٌ
 وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ بِلا شَطْطٍ ٣٢ جِنْسٌ قَرِيبٌ، أَوْ بَعِيدٌ، أَوْ وَسْطٌ

فصل: في نسبة الألفاظ للمعاني

وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي ٣٣ خَمْسَةٌ أَقْسَامٍ بِلا تَقْصَانِ
 تَوَاطُؤٌ، تَشَاكُكٌ^(٣)، تَخَالُفٌ ٣٤ وَالْأَشْتِرَاكُ، عَكْسُهُ التَّارَادُفُ
 وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرٌ ٣٥ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ سَمْتُ ذِكْرُ
 أَمْرٍ مَعَ اسْتِعْلَا، وَعَكْسُهُ دُعَا ٣٦ وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

فصل: في بيان الكل والكليّة والجزء والجزئية

الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ ٣٧ كـ «كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وَفُوعٍ»
 وَحَيْثُمَا الْكُلُّ فَرَدٍ حَكَمَا ٣٨ فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عَلِمَا

(١) في (ن ١): «وأول».

(٢) بتخفيف يائها للوزن.

(٣) في (ن ١)، (ن ٣): «تشكك».

والْحُكْمُ بِالْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ ٣٩ وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةٌ

فصل: في المعارف

مُعَرَّفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ ٤٠ حَدٌّ، وَرَسْمِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ عِلْمٌ
فَالْحَدُّ: بِالْجِنْسِ وَفَضْلٍ وَقَعًا ٤١ وَالرَّسْمُ: بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٍ (١) مَعًا
وَنَاقِصُ الْحَدِّ: بِفَضْلٍ أَوْ مَعًا ٤٢ جِنْسٍ بَعِيدٍ، لَا قَرِيبٍ وَقَعًا
وَنَاقِصُ الرَّسْمِ: بِخَاصَّةٍ (٢) فَقَطْ ٤٣ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدِ (٣) قَدْ ارْتَبَطَ
وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهْرًا ٤٤ تَبْدِيلُ لَفْظٍ بَرْدِيْفٍ أَشْهَرًا
وَشَرْطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا ٤٥ مَنَعَكِسًا، وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدًا
وَلَا مُسَاوِيًا، وَلَا تَجْوُزًا ٤٦ بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحَرَّرًا
وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ، وَلَا ٤٧ مُشْتَرِكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا
وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ ٤٨ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ
وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» ٤٩ وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادِرٍ مَا رَوَّوْا (٤)

باب: في القضايا وأحكامها

مَا اخْتَمَلَ الصَّدَقَ لِدَاتِهِ جَرَى ٥٠ يَبْنِيهِمْ قَضِيَّةً وَخَبَرًا
ثُمَّ الْقَضَايَا عَنْدهُمْ قِسْمَانِ ٥١ شَرْطِيَّةٌ، حَمَلِيَّةٌ؛ وَالثَّانِي

(١) بتخفيف الصاد للوزن.

(٢) بتخفيف الصاد للوزن.

(٣) بصرف «أبعد» للوزن، وهي في الأصل ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

(٤) في هامش (ن ١): «رأوا» نسخة.

- كُلِّيَّةٌ، شَخْصِيَّةٌ؛ وَالْأَوَّلُ ٥٢ إِمَّا مُسَوَّرٌ، وَإِمَّا مُهْمَلٌ
وَالسُّورُ كُلُّهَا وَجُزْئِيًّا يُرَى ٥٣ وَأَرْبَعُ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى
إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا ٥٤ شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضٌ أَوْ شِبْهُ جَلَا
وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ ٥٥ فَهِيَ إِذَنْ إِلَى الثَّمَانِ آيَةٍ
وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ فِي الْحَمَلِيَّةِ ٥٦ وَالْآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّةِ
وَإِنْ عَلَى التَّغْلِيْقِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ ٥٧ فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، وَتَنْقَسِمُ
أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ ٥٨ وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ
جُزْءَاهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي ٥٩ أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ
مَا أَوْجَبَتْ تَلَازِمَ الْجُزْأَيْنِ ٦٠ وَذَاتِ الْإِنْفِصَالِ دُونَ مَعْنِي
مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا ٦١ أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَ مَا
مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوءٍ أَوْ هُمَا ٦٢ وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فاعْلَمَا

فصل: في التَّنَاقُضِ

- تَنَاقُضٌ: خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي ٦٣ كَيْفٍ، وَصِدْقٌ وَاحِدٍ أَمْرٌ فُفِي
فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً ٦٤ فَتَقْضُضُهَا بِالْكَيفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ
وَإِنْ تَكُنْ مَخْصُورَةً بِالسُّورِ ٦٥ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ
فَإِنْ (١) تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً ٦٦ نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ
وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً ٦٧ نَقِيضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ

فصل: في العكس المستوي

العكس: قلبُ جزأي القضية ٦٨ مع بقاء الصّدق والكيفيّة
والكمّ إلا الموجب الكليّة ٦٩ فعوضها الموجبة^(١) الجزئية
والعكس لازم لغير ما وجد ٧٠ به اجتماع الخسيتين فاقصد
ومثلها المهملة السلبية ٧١ لأنّها في قوّة الجزئية
والعكس في مرتّب بالطبع ٧٢ وليس في مرتّب بالوضع

باب: في القياس

إنّ القياس من قضايا صوراً ٧٣ مستلزماً بالذات قولاً آخرًا
ثمّ القياس^(٢) عندهم قسمان ٧٤ فمنه ما يدعى بالافترازي
وهو الذي دلّ على النتيجة ٧٥ بقوّة، واختصّ بالحملية
فإنّ تردّ تركيبه فرّكبا ٧٦ مقدّماته على ما وجبا
ورتب المقدّمات وانظرا ٧٧ صحيحها من فاسد مختبرا
فإنّ لازم المقدّمات ٧٨ بحسب المقدّمات آت
ومامن المقدّمات صغرى ٧٩ فيجب اندراجها^(٣) في الكبرى
وذات حدّ أصغر صغراهما ٨٠ وذات حدّ أكبر كبراها

(١) في هامش (ن ١): «فعوضوها الموجب» نسخة.

(٢) في (ن ٣)، (ن ٤): «القضايا»، وهو خطأ ظاهر.

(٣) في (ن ٤): «اندراجها».

وأصغرُ فذلك ذو أنْدِرَاج ٨١ ووسطُ (١) يُلغى لَدَى الإنتاجِ

فصل: في الأشكالِ

الشكلُ عِنْدَ هؤلاءِ النَّاسِ ٨٢ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتِي قِيَاسِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ ٨٣ إِذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ ٨٤ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطِ
حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضَعُهُ بِكِبْرَى ٨٥ يُدْعَى بِشَكْلِ أَوَّلٍ وَيُدْرَى
وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عَرِيفٌ ٨٦ وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أَلِفٌ
وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ ٨٧ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمُلِ
فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النَّظَامِ يُعَدَّلُ ٨٨ فَفَاسِدُ النَّظَامِ، أَمَّا الْأَوَّلُ
فَشَرْطُهُ الْإِجَابُ فِي صُغْرَاهُ ٨٩ وَأَنْ تُرَى كَلِيَّةٌ كِبْرَاهُ
وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا (٢) فِي الْكَيْفِ مَعَ ٩٠ كَلِيَّةِ الْكِبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعُ
وَالثَّلَاثُ الْإِجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا ٩١ وَأَنْ تُرَى كَلِيَّةٌ إِحْدَاهُمَا
وَرَابِعُ عَدَمُ جَمْعِ الْخَسَّتَيْنِ ٩٢ إِلَّا بِصُورَةٍ، فَفِيهَا تَسْتَبِينُ
صُغْرَاهُمَا مَوْجِبَةً جَزِئِيَّةً ٩٣ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةً كَلِيَّةً
فَمُنْتَجِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةً ٩٤ كَالثَّانِ، ثُمَّ ثَالِثٌ فَسْتَةً
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا ٩٥ وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتَهُ لَنْ يُنْتَجَا
وَتَتَّبَعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَّ مِنْ ٩٦ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ هَكَذَا زُكِنُ

(١) فِي هَامِش (ن ١): «وَأَوْسَطُ» نَسْخَةٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي (ن ٢).

(٢) فِي (ن ٢)، (ن ٤): «تَخْتَلِفَا».

وهذه الأشكال بالحملتي ٩٧ مختصة، وليس بالشرطي^(١)
والحذف في بعض المقدمات ٩٨ أو النتيجة لعلم آت
وتنتهي^(٢) إلى ضرورة لما ٩٩ من دور أو تسلسل قد لزم^(٣)
فصل: في القياس الاستثنائي^(٤)

ومنه ما يدعى بالاستثنائي ١٠٠ يُعرف بالشرطي^(٥) بلا امتراء
وهو الذي دلّ على النتيجة ١٠١ أو ضدها بالفعل، لا بالقوة
فإن يك الشرطي ذا اتصال ١٠٢ أنتج وضع ذاك وضع التالي
ورفع تال رفع أول، ولا ١٠٣ يلزم في عكسهما؛ لما انجلا
وإن يكن منفصلاً فوضع ذا ١٠٤ يُنتج رفع ذاك، والعكس كذا
وذاك في الأخص، ثم إن يكن ١٠٥ مانع جمع فبوضع ذا زكن
رفع لذاك، دون عكس، وإذا ١٠٦ مانع رفع كان فهو عكس ذا

لواحق القياس

ومنه ما يدعونه مركباً ١٠٧ لكونه من حجب قد ركباً
فركنه إن ترد أن تعلمه ١٠٨ وأقلب نتيجة به مقدمة

(١) في (ن ١): «في الشرطي»، وبهامشها: «بالشرطي» نسخة، وفي (ن ٣)، (ن ٤): «بالحملية مختصة وليس بالشرطية».

(٢) في (ن ٤): «وينتهي».

(٣) في هامش (ن ١): «سلما» نسخة، وفي (ن ٣): «علما».

(٤) في (ن ١)، (ن ٢): «فصل في الاستثناء».

(٥) في (ن ١)، (ن ٢)، (ن ٤): «بالشرط».

يلزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى ١٠٩ نَتِيجَةً إِلَى هُلُمٍّ جَرًّا
 متصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى ١١٠ يَكُونُ أَوْ مَفْضُولَهَا كُلُّ سَوَى
 وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ (١) اسْتُدِلَّ ١١١ فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ
 وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسَ الْمُنْطَقِيَّ ١١٢ وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقَّقِ
 وَحَيْثُ جُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ حُمِلَ ١١٣ لِجَمَاعٍ فَذَاكَ تَمَثِيلٌ جُعِلَ
 وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالذَّلِيلِ ١١٤ قِيَاسُ الْإِسْتِقْرَاءِ وَالتَّمَثِيلِ

أقسامُ الحجَّةِ العقليةِ

وَحَجَّةٌ: نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ ١١٥ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ
 خُطَابَةٌ، شَعْرٌ، وَبَرْهَانٌ، جَدَلٌ ١١٦ وَخَامِسٌ: سَفْسَظَةٌ نَلَتْ الْأَمْلَ
 أَجْلُهَا الْبَرْهَانُ: مَا أُلْفَ مِنْ ١١٧ مَقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ
 مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ، مُشَاهَدَاتٍ ١١٨ مُجَرَّبَاتٍ، مَتَوَاتِرَاتٍ
 وَحَدَسِيَّاتٍ (٢)، وَمَحْسُوسَاتٍ ١١٩ فَتَلْكَ جَمْلَةٌ الْيَقِينِيَّاتِ
 وَفِي دِلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ ١٢٠ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ
 عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلَّدَ ١٢١ أَوْ وَاجِبٌ، وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ

(١) بِحَذْفِ يَائِهِ فِي النُّطْقِ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَرَبَّمَا حَذَفَتْ فِي الْكِتَابَةِ أَيْضًا كَمَا فِي بَعْضِ

النُّسخِ، وَإِنَّمَا آثَرَتْ ذِكْرَهَا فِي الْكِتَابَةِ؛ لِثَلَا يَشْتَبَهُ عَلَى الْمُبْتَدِئِ الْكَلِّيَّ بِالْكُلِّ، فَيُظَنُّ أَنَّ

الثَّانِي هُوَ الْمُرَادُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَتَأْمَلُ.

(٢) بِفَتْحِ الدَّالِ لِلْوُزْنِ، وَالْأَصْلُ السُّكُونُ.

خاتمة

وخطأ البرهان حيث وجدنا ١٢٢ في مادة (١) أو صورة، فالمبتدأ
 في اللفظ؛ كاشتراك، أو كجعل ذا ١٢٣ تبائن مثل الرديف مأخذاً
 وفي المعاني؛ لالتباس الكاذبة ١٢٤ بذات صدق، فافهم المخاطبة
 كمثل جعل العرضي كالذاتي ١٢٥ أو ناتج إحدى المقدمات
 والحكم للجنس بحكم النوع ١٢٦ وجعل كالقطعي (٢) غير القطعي
 والثاني كالخروج عن (٣) أشكاله ١٢٧ وترك شرط النتج من إكماله
 هذا تمام الغرض المقصود ١٢٨ من أمهات المنطق المحمود
 قد انتهى بحمد ربّ الفلق ١٢٩ ما رُمته من فنّ علم المنطق
 نظمه العبد الذليل المفتقر ١٣٠ لرحمة المولى العظيم المقتدر
 الأخضر عابد الرحمن ١٣١ المرتجي من ربّه المنان
 مغفرة تحيط بالذنوب ١٣٢ وتكشف الغطاء عن القلوب
 وأن يبيننا بجنة العلاء ١٣٣ فإنه أكرم من تفضلاً
 وكُن أخى للمبتدي سامحاً ١٣٤ وكُن لإصلاح الفساد ناصحاً
 وأصلح الفساد بالتأمل ١٣٥ وإن بديهه فلا تبذل
 إذ قيل: كم مزيف صحيحاً ١٣٦ لأجل كون فهمه قبيحاً

(١) بتخفيف الدال للوزن.

(٢) في (١ ن)، (٢ ن): «وجعلك القطعي»، وفي هامش (١ ن): «وجعل كالقطعي» نسخة.

(٣) في (١ ن)، (٤ ن): «من»، وفي هامش (١ ن): «عن» نسخة.

وقل لمن لم يتتصّف لمقصدِي: ١٣٧ «العُذْرُ حقٌّ واجبٌ للمُبتدِي»
 وَلِيَنِي إِحْدَى وَعَشْرِينَ سَنَةً ١٣٨ مَعْدِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ
 لَا سِيَّامًا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ ١٣٩ ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ
 وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ ١٤٠ تَأْلَفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ
 مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ ١٤١ مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِثْنَا
 ثُمَّ (١) الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا ١٤٢ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مِنْ هَدَى
 وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ الثَّقَاتِ ١٤٣ السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ
 مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرَجًا ١٤٤ وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَى

تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ (٢)

(١) سقط من قوله: «على النتيجة خلاف آت... إلى هنا» من (ن٣).

(٢) في آخر (ن١): «بلغت مقابلة تمّ المتن المبارك على يد العبد الفقير محمد أبو الفتح
 العجلوني الجعفري في نهار الجمعة المبارك الثمن والعشرين من صفر وهو الشهر
 الثاني من سنة تسعة وثمانين ومائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها الصلاة
 والسلام والحمد لله رب العالمين».

وفي آخر (ن٢): «تمت المقدمة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أضعف العباد
 المفتقر لرحمة ربه الجواد... موسى شرف الدين بن علي غفر الله له وللمسلمين
 آمين».

وفي آخر (ن٣): «تمّ يحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد كاتبه الفقير إلى ربه
 - تعالى - أحمد يوسف زكي - غفر الله له ولوالديه ولمن دعا لهم بالمغفرة - في يوم
 السبت المبارك ١٢ شهر ربيع الأنور سنة ١٢٦٣ هـ، غفر الله لكاتبها ولقارئها».